31 مليار دينار منها أنفقت داخل البلاد.. و1,69 مليار صرفت في الخارج

32,77 مليار دينار إنفاق المواطنين والمقيمين في 7 أشهر

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي أن إجمالي إنفاق المواطنين والمقيمين في الكويت بلغ نحو 32,77 مليار دينار خلال أول 7 أشهر من عام 2026، موزعا بين عمليات الشراء المباشر، والسحب النقدي (الكاش)، والمشتريات عبر المواقع الإلكترونية، إلى جانب تحويلات الأموال عبر خدمة «ومض». وأظهرت البيانات أن الإنفاق على عمليات الشراء المباشر عبر أجهزة ونقاط البيع بلغ نحو 11,1 مليار دينار خلال الفترة من يناير حتى نهاية يوليو 2026، بما يعكس استمرار الاعتماد بصورة كبيرة على وسائل الدفع الإلكتروني في تنفيذ المشتريات اليومية داخل الأسواق والمحال التجارية.

وبينت أن الإنفاق النقدي المرتبط بعمليات السحب المباشر من أجهزة الصراف الآلي بلغ نحو 5,07 مليارات دينار خلال أول 7 أشهر، بما يشير إلى استمرار وجود شريحة من المستهلكين تعتمد على النقد لتغطية جانب من مصروفاتها، رغم التوسع الكبير في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

وسجل الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية نحو 9,97 مليارات دينار، ليشكل أحد أبرز مكونات الإنفاق خلال الفترة، في ظل اتساع نطاق التجارة الإلكترونية واعتماد المواطنين والمقيمين بصورة متزايدة على عمليات الشراء والدفع عبر المنصات والمواقع الإلكترونية. كما بلغت قيمة التحويلات المالية عبر خدمة «ومض» نحو 6,625 مليارات دينار خلال أول 7 أشهر من العام، بما يعكس اتساع استخدام خدمات التحويل الفوري للأموال في تنفيذ المعاملات المالية بين الأفراد والحسابات المصرفية.

■ 11,1 مليار دينار أُنفقت على عمليات الشراء المباشر
■ 9,97 مليارات دينار تم إنفاقها عبر المواقع الإلكترونية

داخل الكويت

وأظهرت البيانات أن إجمالي إنفاق المواطنين والمقيمين داخل الكويت بلغ نحو 31,08 مليار دينار خلال أول 7 أشهر من 2026، بما يمثل الجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق المسجل خلال الفترة.

وتوزع الإنفاق داخل الكويت بين نحو 10,3 مليارات دينار عبر أجهزة ونقاط البيع المباشر، ونحو 4,9 مليارات دينار تم سحبها نقدا من أجهزة الصراف الآلي، إضافة إلى نحو 9,19 مليارات دينار للشراء عبر المواقع الإلكترونية، فيما بلغت التحويلات المالية عبر خدمة «ومض» نحو 6,62 مليارات دينار.

وتعكس هذه البيانات تنوع أنماط الإنفاق داخل السوق المحلي، إذ لم يعد الإنفاق يقتصر على التعاملات النقدية أو الدفع المباشر، وإنما أصبح موزعا بين قنوات الدفع التقليدية والإلكترونية، بالتزامن مع انتشار البطاقات المصرفية والخدمات المصرفية الرقمية ووسائل الدفع الفوري.

خارج الكويت

وفي المقابل، بلغ إجمالي إنفاق المواطنين والمقيمين خارج الكويت نحو 1,69 مليار دينار خلال أول 7 أشهر من 2026، وأظهرت البيانات أن الإنفاق على عمليات الشراء المباشر عبر أجهزة ونقاط البيع خارج الكويت بلغ نحو 777,9 مليون دينار، بينما بلغت عمليات السحب النقدي في الخارج نحو 131,1 مليون دينار، كما سجل الإنفاق على عمليات الشراء عبر المواقع الإلكترونية في الخارج نحو 786,2 مليون دينار، ليشكل الإنفاق الإلكتروني أحد أكبر مكونات معاملات المواطنين والمقيمين خارج الكويت.

التسهيلات الائتمانية

وأظهر التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية بنحو 1,28 مليار دينار خلال أول 7 أشهر من العام الحالي، لتصل إلى 65,02 مليار دينار بنهاية يوليو 2026، مقارنة مع 63,74 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، وبنمو نسبته 2,01٪.

وكشفت البيانات أن إجمالي التسهيلات الائتمانية واصل ارتفاعه على أساس سنوي، مسجلا زيادة بنحو 3,93 مليارات دينار وبنسبة 6,4٪، مقارنة مع 61,09 مليار دينار بنهاية يوليو 2025، وهو ما يعكس استمرار نمو حجم التمويل المصرفي المقدم للمقيمين وغير المقيمين بمختلف قطاعاته.

وأظهرت البيانات أن التسهيلات الائتمانية شهدت نموا متدرجا خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، لتضيف نحو 1,28 مليار دينار إلى أرصدتها مقارنة بنهاية العام الماضي، في مؤشر على استمرار الطلب على التمويل وتوسع النشاط الائتماني داخل القطاع المصرفي.

وأظهرت البيانات أن التسهيلات الإسكانية سجلت نموا ملحوظا خلال أول 7 أشهر من العام الحالي، إذ ارتفعت بنسبة 3,79٪، بما قيمته 655 مليون دينار، لتصل إلى 17,93 مليار دينار بنهاية يوليو 2026، مقارنة مع 17,27 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت التسهيلات الإسكانية بنسبة 5,57٪، بما قيمته 947,3 مليون دينار، مقارنة مع 16,98 مليار دينار بنهاية يوليو 2025، لتواصل بذلك تسجيل نمو سنوي في أرصدتها.

■ 5,07 مليارات دينار سُحبت «كاش» عبر أجهزة البنوك
■ التسهيلات الائتمانية ترتفع 1,28 مليار دينار خلال 7 أشهر

ويعكس نمو التسهيلات الإسكانية استمرار الطلب على التمويل المرتبط بالسكن، باعتبارها من أبرز مكونات القروض الشخصية طويلة الأجل، والتي تلبي احتياجات العملاء المتعلقة بتملك أو إنشاء أو تحسين مساكنهم.

وتعد التسهيلات الإسكانية قروضا شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، وتقدم للعميل بغرض شراء أو ترميم أو بناء سكن خاص، بما يجعلها من أهم أدوات التمويل المصرفي المرتبطة بالقطاع السكني.

الودائع

وأظهرت بيانات ودائع المقيمين وغير المقيمين بحسب نوعها، أن المواطنين والمقيمين ترتفع لديهم ثقافة الادخار بصورة ملحوظة، إذ ارتفعت قيمة الودائع خلال أول 7 أشهر من 2026 بنسبة 5,8٪، بما قيمته 3,47 مليارات دينار، لتصل إلى 62,6 مليار دينار، وعلى أساس سنوي ارتفعت بنسبة 10,53٪، بما قيمته 5,97 مليارات دينار.

وجاء الارتفاع في حجم الودائع مدعوما بزيادة ودائع الحكومة بما قيمته 1,93 مليار دينار، بزيادة نسبتها 46,3٪ خلال أول 7 أشهر من 2026، إذ وصلت إلى 6,11 مليارات دينار في نهاية يوليو الماضي، مقارنة مع 4,18 مليارات دينار نهاية ديسمبر، وارتفعت أيضا على أساس سنوي بنسبة 32,9٪، بما قيمته 1,515 مليار دينار، قياسا إلى 4,6 مليارات دينار في نهاية يوليو 2025.

ودعمت ودائع المؤسسات العامة الارتفاع في حجم الودائع بالكويت، بعدما زادت بنسبة 9,4٪، بما قيمته 927 مليون دينار خلال أول 7 أشهر من 2026، لتصل إلى 10,73 مليارات دينار بنهاية يوليو، مقارنة مع 9,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025، وعلى أساس سنوي ارتفعت بنسبة 40,4٪، بما قيمته 3,09 مليارات دينار، قياسا إلى 7,64 مليارات دينار بنهاية يوليو 2025.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص خلال أول 7 أشهر من العام الحالي بنسبة 1,36٪، بما قيمته 615,8 مليون دينار، لتصل إلى 45,78 مليار دينار بنهاية يوليو 2026، مقارنة مع 45,16 مليار دينار بنهاية ديسمبر، وعلى أساس سنوي ارتفعت بنسبة 3,06٪، بما قيمته 1,36 مليار دينار، مقارنة مع 44,4 مليار دينار بنهاية يوليو الماضي.

القيمة الرأسمالية ارتفعت إلى 53,26 مليار دينار.. والمتوسط اليومي للسيولة ارتفع إلى 97,27 مليوناً

نصف مليار دينار مكاسب البورصة الأسبوعية

علي إبراهيم

حققت بورصة الكويت مكاسب سوقية بنهاية تداولات الأسبوع الجاري بلغت قيمتها 503,36 مليارات دينار، بعدما بلغت القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة نحو 53,26 مليار دينار بنهاية أخر جلسات الأسبوع أمس الأربعاء نظرا لتعطيل السوق اليوم الخميس لذكرى المولد النبوي الشريف، مقارنة مع قيمة سوقية بلغت 52,76 مليار دينار بنهاية جلسة تداولات الخميس الماضي.

وارتفع المتوسط اليومي للسيولة خلال تداولات الأسبوع الجاري ليصل إلى 97,27 مليون دينار، بعدما سجلت السيولة مستويات مرتفعة مجددا وتجاوزت 100 دينار في بعض الجلسات بمحصلة 389,09 مليون دينار خلال 4 أيام تداول فقط إثر تعطيل العمل بمناسبة المولد النبوي الشريف، مقارنة مع متوسط سيولة يومية بلغ 94,5 مليون دينار خلال الأسبوع الماضي الذي شهد إجمالي سيولة بلغت 472,59 مليون دينار خلال 5 جلسات. وارتفع مؤشر السوق العام محققا مكاسب بنحو 76,11 نقطة ليصل إلى 8894,37 نقطة بنهاية تداولات الأربعاء، مقارنة مع 8818,26 نقطة بنهاية تداولات الخميس الماضي. وارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الأول إلى 44,056 مليار دينار، مقارنة بـ 43,7 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي محققة مكاسب بقيمة 347,87 مليون دينار. وبلغت السيولة المتداولة في السوق الأول 225,5 مليون دينار خلال الجلسات الأربعة للتداول من الاسبوع الحالي بمتوسط سيولة يومي 56,37 مليون دينار، مقارنة بـ 259,6 مليون دينار خلال جلسات الاسبوع الماضي بمتوسط سيولة يومي 51,9 مليون دينار. وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 63,01 نقطة ليصل إلى 9302,73 نقطة بنهاية تداولات الاربعاء، مقارنة مع 9239,72 نقطة بنهاية تداولات الخميس الماضي. وحقق السوق الرئيسي 158,21 مليون دينار مكاسب رأسمالية خلال آخر 4 جلسات، لتصل القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة فيه إلى نحو 9,213 مليار دينار بنهاية تداولات الاربعاء مقارنة بـ 9,056 مليارات دينار بنهاية تداولات الخميس الماضي. وبلغ حجم السيولة المتداولة خلال جلسات الأسبوع الجاري نحو 163,58 مليون دينار مقارنة بـ 212,978 مليون دينار خلال الأسبوع الماضي. وحقق مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بنحو 156 نقطة ليصل إلى 9144,67 نقطة بنهاية تداولات جلسة الاربعاء مقارنة بـ 8988,42 نقطة بنهاية تداولات جلسة الخميس الماضي.

3 مليارات دولار أضافتها البلاد إلى سوق المشروعات خلال شهر

الكويت ثالث أسرع سوق خليجي نمواً.. بمشروعات قيمتها 241 مليار دولار

حصة الكويت تتجاوز 5,4٪ من إجمالي سوق المشروعات الخليجي

5,09 تريليونات دولار إجمالي المشروعات في أسواق منطقة التعاون

أحمد مغربي

سجلت الكويت نموا بنسبة 1,1٪ في قيمة سوق المشروعات خلال الفترة من 17 يوليو إلى 21 أغسطس 2026، بزيادة قدرها 3 مليارات دولار، لترتفع القيمة الإجمالية للمشروعات المخطط لها والجاري تنفيذها إلى 241 مليار دولار، مقارنة بـ 238 مليار دولار في الفترة السابقة، لتأتي ضمن الأسواق الخليجية التي حققت نموا خلال الفترة، وفقا لأحدث بيانات «مؤشر مشروعات الخليج» الصادر عن مجلة ميد.

ويضع هذا الأداء الكويت في المرتبة الخامسة خليجيا من حيث قيمة سوق المشروعات، بعد السعودية والإمارات وعمان وقطر، فيما تجاوزت قيمة المشروعات في الكويت نظيرتها في البحرين البالغة 57 مليار دولار بأكثر من أربعة أضعاف، كما جاءت الكويت ثالث أسرع أسواق دول مجلس التعاون نموا خلال الفترة، بعد قطر والبحرين، وهو ما يعكس اتجاها صعوديا في قيمة المشروعات الكويتية في مقابل تراجع عدد من أكبر أسواق المنطقة.

وجاء نمو السوق الكويتي بقيمة 3 مليارات دولار في وقت شهد فيه إجمالي قيمة المشروعات في منطقة الخليج، التي تشمل دول مجلس التعاون إلى جانب العراق وإيران، تراجعا طفيفا بنسبة 0,1٪، بما يعادل 5 مليارات دولار، ليستقر عند 5,093 تريليونات دولار حتى 21 أغسطس 2026، بعدما عوضت الزيادات المسجلة في قطر والبحرين والكويت وإيران جانبا كبيرا من الانخفاضات التي شهدتها السعودية والإمارات والعراق وعمان.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي الست، بلغت القيمة الإجمالية للمشروعات 4,413 تريليونات دولار، مع تغير محدود بلغ سالب 0,1٪ وفق بيانات الجدول المنشور للمؤشر، في ظل تعويض الزيادة القوية في قطر، إلى جانب النمو في البحرين والكويت، جانبا من التراجع المسجل في أكبر سوقين للمشروعات بالمنطقة، السعودية والإمارات.

وتصدرت السعودية أسواق مجلس التعاون من حيث الحجم، بقيمة مشروعات بلغت 2,146 تريليون دولار، رغم انخفاض السوق بنسبة 0,4٪ خلال فترة المقارنة، بما يعادل تراجعا بنحو 8 مليارات دولار.

وحلت الإمارات في المرتبة الثانية خليجيا بقيمة مشروعات بلغت 1,353 تريليون دولار، بعد انخفاضها بنسبة 0,5٪، بما يعادل نحو 6 مليارات دولار، على الرغم من دخول حزمتين تابعتين لبلدية دبي ضمن شبكة «تصريف» لتصريف مياه الأمطار مرحلة طرح العطاءات للعقود الرئيسية.

واعتبر التقرير أن النشاط في دبي يعكس الأهمية المتزايدة لمشروعات البنية التحتية المدعومة حكوميا في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

وجاءت عمان في المرتبة الثالثة خليجيا بقيمة مشروعات بلغت 364 مليار دولار، مسجلة انخفاضا بنسبة 0,9٪، فيما حققت قطر أكبر معدل نمو بين أسواق دول مجلس التعاون، بعدما قفزت قيمة مشروعاتها بنسبة 5٪، وبزيادة قدرها 12 مليار دولار، لتصل إلى 255 مليار دولار.

وسجلت البحرين ثاني أعلى نسبة نمو خليجيا عند 4,1٪، بعدما ارتفعت قيمة سوق المشروعات لديها بنحو ملياري دولار إلى 57 مليار دولار، فيما جاءت الكويت ثالثة من حيث معدل النمو بين دول مجلس التعاون بارتفاع 1,1٪، إذ صعدت قيمة مشروعاتها من 238 مليار دولار إلى 241 مليار دولار، بمكاسب بلغت 3 مليارات دولار خلال فترة المقارنة.

وبحسب بيانات المؤشر، تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على نحو 86,65٪ من إجمالي قيمة المشروعات البالغة 5,093 تريليونات دولار في الأسواق الثمانية التي يغطيها مؤشر الخليج، بما يعكس الثقل الكبير للمشروعات الخليجية في النشاط الاستثماري والإنشائي بالمنطقة. وتكشف خريطة الأسواق عن أن السعودية تستحوذ منفردة على نحو 48,63٪ من إجمالي قيمة مشروعات دول مجلس التعاون، فيما تمثل الإمارات نحو 30,66٪، لتستحوذ الدولتان معا على نحو 79,29٪ من إجمالي سوق المشروعات الخليجي.

أما الكويت فتستحوذ على نحو 5,46٪ من إجمالي قيمة المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي، ونحو 4,73٪ من إجمالي قيمة المشروعات في الأسواق الثمانية التي يغطيها المؤشر، مع تسجيلها أداء إيجابيا خلال فترة شهدت تراجعا في عدد من أكبر أسواق المنطقة.